أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك

دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت

ط/د. زناقي بشير
طالب دكتوراه
عضو مخبر "إتمام"
جامعة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة– الجزائر

د.معاريف محمد
أستاذ محاضر
عضو مخبر "إتمام"
جامعة الدكتور مولاي طاهر–سعيدة – الجزائر

تاريخ الإرسال :
تاريخ النشر: 2018/06/15

ملخص:
هدفت الدراسة إلى التركيز على أهم المفاهيم الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك، ومعرفة ما إذا كان هناك تطبيق فعلي لآليات الحوكمة (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) وأثرها على إدارة المخاطر المصرفية. تحقيقا لأهداف هذا العمل تم تصميم استبيان لجمع البيانات تم توزيعه على عينة قصدية قوامها 48 مفردة تتكون فقط من أعضاء مجلس الإدارة، مدققي الحسابات والموظفين الذين لهم علاقة بإدارة المخاطر بفروع البنوك العمومية الجزائرية العاملة بولاية عينة تموشنت، حيث تم استخدام اختبار بيرسون، اختبار الانحدار البسيط واختبار فيشر بالاعتماد على الحزمة الإحصائية SPSS 20. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي لآليات الحوكمة مجتمعة على إدارة المخاطر المصرفية، كما أثبتت وجود أثر إيجابي لمجلس الإدارة والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كل على حدى على إدارة المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة البنوك، آليات الحوكمة، مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، إدارة المخاطر المصرفية.

Abstract:
The objective of This study was to focus on the most important concepts of: Governance and Banking Risk Management in Bank, and to see whether there is an effective application of governance mechanisms (board of directors, internal audit, external audit) and their impact on banking risk management. In order to achieve the objectives of this study, a questionnaire was prepared for collecting data, and distributed on a targeted simple of 48 individual, consisting members from the board of direction, auditors and employees related to banking risk managementat branches of Algerian Public Banks operating in AinTemochant, where the Pearson test, simple regression test and fisher test were applied by using the statistical package program SPSS V.20. the results of the study showed a positive impact of the mechanisms of governance combined on the management of banking risk, and a positive impact of the board of directors and internal an external audit on the management of banking risk.
Keywords: Governance, Banking Governance, governance mechanisms, Board Of Directors, Internal Audit, External Audit, Banking Risk Management.

مقدمة :

يعتبر قطاع البنوك من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا وتأثيرا في السياسات الاقتصادية المنتهجة لأي تنظيم اقتصادي يهدف إلى خلق التنمية، خاصة في ظل العولمة وما أسفرت عنه من تحرير للأسواق، وحرية في تنقل رؤوس الأموال، وإزالة القيود أمام البنوك من أجل العمل والاستثمار في بعض القطاعات الأخرى، كل هذا دفع بالبنوك إلى تحمل مخاطر إضافية من أجل الحصول على أكبر قدر من العوائد، فكان لزاما عليها تفعيل إدارة المخاطر المصرفية من خلال الالتزام بمبادئ واليات الحوكمة خاصة ما أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية.

تبلور مفهوم الحوكمة كنتيجة لعديد الأزمات الاقتصادية والمالية، وفضائح الفساد المالي والمحاسبي التي طالت عديد دول وكبريات الشركات العالمية في العقود القليلة الماضية، والتي كان أخرها أزمة 2008 التي كان البنوك سببا مباشرا لها بسبب إفراطها في القروض العقارية نتيجة خلل في الرقابة، وغياب آليات مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والخارجي. فحوكمة البنوك نظام متكامل يهدف إلى تنظيم جميع العلاقات بين مختلف الأطراف: المودعين، المساهمين، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف ضمان تماثل المعلومات وعدم تعارضها، لان عمل البنوك في جوهره يقوم على أساس المخاطرة في جميع معاملاته نظرا لتعقد بيئة أعمالها وارتفاع حالات عدم التأكد فيها. فأصبح اليوم عمل مجلس الإدارة، والتدقيق الداخلي والخارجي بمثابة دعامة حقيقة لإدارة المخاطر المصرفية من خلال تحديد المخاطر وتحليلها والتنبؤ بها.

مشكلة البحث:

مما سبق، تتجلى إشكالية الدراسة التالية:

ما هو أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو أثر مجلس الإدارة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك ؟؛
- ما هو أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك ؟؛
- ما هو أثر التدقيق الخارجي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك ؟.

أهمية البحث:

يعتبر الالتزام بالحوكمة بمثابة حجر الزاوية في إدارة المخاطر المصرفية، لذا لقي الموضوع رواجا كبيرا في الآونة الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية (2008)، حيث كانت البنوك بشكل مباشر سببا لهذه الأزمة نظرا لارتفاع درجة المخاطرة في معاملاتها وعدم التزامها باليات ومبادئ الحوكمة من جهة، وغياب المعلومات وعدم تماثلها بين جميع الأطراف ذات المصلحة من جهة أخرى.

أهداف البحث:

- محاولة تحديد أهم المفاهيم الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية والعلاقة بينها؛
- إبراز دور آليات الحوكمة في دعم وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية؛
- اختبار اثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية.

حدود الدراسة:

المكان: تمت الدراسة الميدانية على مستوى فروع البنوك العمومية الست العاملة بولاية عين تموشنت؛

الزمان: شهر جانفي (من يوم02 إلى غاية يوم 25) من سنة 2018.

النموذج المفترض للدراسة:

الشكل (01): أنموذج مفترض للدراسة

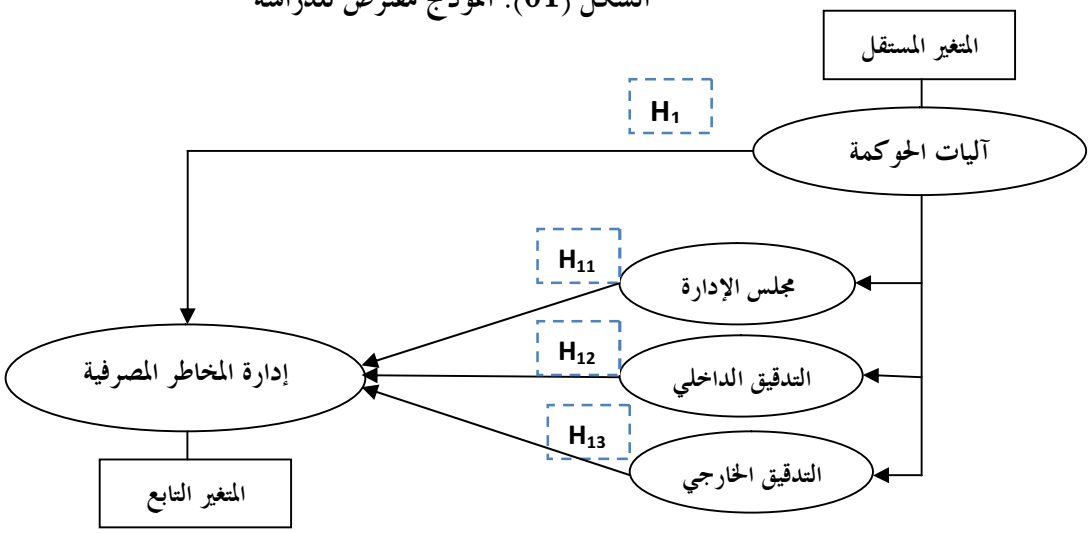

المصدر: من إعداد الباحثان

فروض البحث:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيةلآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

يندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H_{00}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

H_{11}: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيةلمجلس الإدارة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_{00}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

H_{12}: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_{00}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

H_{13}: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

منهجية وأدوات الدراسة:

استندت الدراسة على المنهج الوصفي بغية تحليل مفهوم الحوكمة في البنوك وعلاقته بإدارة المخاطر المصرفية بالتركيز على آلياتها المتمثلة في: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية في شقها النظري من خلال المسح المكتبي للكتب، وكذا الاطلاع على مجموعة من المداخلات والمقالات والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات

عبر شبكة الانترنت. أما البيانات الأولية المستعلمة في الشق التطبيقي فتم تصميم استمارة من أجل جمعها ومعالجتها ببرنامج SPSS 20.

مميزات الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها جمعت بين الدراسات الأجنبية والمحلية لوضع أنموذج لقياس أثر اليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية بالاستناد على مختلف الدراسات السابقة. فهذه الدراسة تقف على مدى التزام البنوك العمومية الجزائرية بآليات الحوكمة في دعم وتعزيز إدارة المخاطر. لذا فهي محاولة واقعية لمعرفة مدى فعالية دور مجلس الإدارة من جهة، ومدى كفاءة التدقيق الداخلي والخارجي من جهة أخرى في تحديد وتحليل المخاطر المصرفية وتقديرها، كما أنها تفتح آفاق لدراسات مستقبلية.

الهيكل العام للدراسة:

مقدمة عامة؛ الدراسات السابقة؛ الجانب النظري؛ الجانب التطبيقي؛ مناقشة النتائج والتوصيات.

أولا: الدراسات السابقة

دراسة (Ben Abderrahmen, 2013)[1] هدفت الدراسة إلى اختبار أثر آليات الحوكمة الداخلية المتمثلة ب: مجلس الإدارة (نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، الفصل بين مدير المؤسسة ورئيس مجلس الإدارة، خبرة المحاسب الجبائي للجنة التدقيق الداخلي) والتدقيق الداخلي (خبرة المحاسب الجبائي لوظيفة التدقيق الداخلي) على المخاطر الجبائية. حيث شملت الدراسة 39 مؤسسة تونسية من أصل 56 مؤسسة مستهدفة ما بين الفترة 2006-2010. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ما بين آليات الحوكمة الداخلية والمخاطر الجبائية الأمر الذي يستدعي الالتزام بالآليات الحوكمة.

دراسة (Kumah et al, 2014)[2] هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بغانا. بحيث شملت الدراسة 6 بنوك متطورة جدا من أصل 27 بمدينتي أكرا وكماصي. خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين ممارسات إدارة المخاطر وفهم وتحديد إدارة المخاطر والرقابة عليها، كما توصلت إلى أن مجلس الإدارة ليس هو المسؤول فقط عن إدارة المخاطر وإنما الإدارة وأصحاب المصالح لهم مسؤولية مباشرة بإدارة المخاطر، كما بينت نتائج الدراسة آن البنوك عينة الدراسة تعطي أهمية بالغة لمخاطر الائتمان.

دراسة(Dabari&Saidin, 2014)[3] هدفت الدراسة إلى دراسة مستوى تنفيذ إدارة المخاطر في البنوك النيجيرية. حيث قامت الدراسة باقتراح نموذج نظري بينت من خلاله أن مستوى تنفيذ إدارة المخاطر كمتغير تابع يتأثر بمتغيرات مستقلة متمثلة في تركيبة مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الموارد البشرية وتأثير التنظيمي، وذلك بوجود متغير معدل في النموذج وهو دعم الإدارة. حيث خلصت الدراسة إلى أن مستوى تنفيذ إدارة المخاطر في البنوك النيجيرية لا يزال في مراحله الأولية، الأمر الذي يستدعي تكاثف الجهود لتفعيل عمل إدارة المخاطر.

دراسة (النعامي والعماري، 2015)[4] هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الهام لأركان التحكم المؤسسي (الحوكمة) في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية وفق أسس ومفاهيم جديدة. شملت الدراسة جميع المصارف ومكاتب التدقيق الخارجيين العاملة بقطاع غزة بفلسطين حيث تم استخدام طريقة المسح الشامل لجمع البيانات. وخلصت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة يلعب دور

محوري في إدارة المخاطر المصرفية حيث اتسعت أهدافه حديثا لتشمل تحديد وتحليل المخاطر، كما تعتبر دور لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والخارجي هام جدا في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك من خلال ترسيخ مبادئ واليات الحوكمة.

دراسة (حسين ودرار، 2015)[5]هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تفعيل آليات الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر التي تواجه البنوك السودانية، حيث شملت الدراسة عينة من البنوك العاملة بولاية الخرطوم. توصلت الدراسة إلى أن هناك دور لكل آلية من آليات الحوكمة في إدارة المخاطر بالبنوك عينة الدراسة حيث يقوم مجلس الإدارة بتوضيح المخاطر المقبولة، تساعد لجنة المراجعة في عملية تحديد المخاطر، يقوم المراجع الداخلي بتقدير مبدئي للمخاطر، ويقوم المراجع الخارجي بفحص المخاطر المرتبطة بكل نشاط.

دراسة (مسعود العياش، 2016)[6] هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية التدقيق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر من خلال ابراز دور المدقق الخارجي (المراجع الخارجي) في تقويم سياسات واجراءات إدارة المخاطر والرقابة عليها. اعتمدت الدراسة في الجانب الميداني على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميم نموذجين للاستبيان، الأول موجه للمدققين الخارجيين، أما الثاني فهو موجه للممارسين في النشاط المصرفي الاسلامي بالبنوك اليمنية. خلصت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي قوي بين التدقيق الخارجي وإدارة المخاطر المصرفية بشكل عام، ما يستدعي تعزيز عمل ومهام التدقيق الداخلي لدعم وترشيد عمل إدارة المخاطر في البنوك.

دراسة (بن زيدان وبودية، 2017)[7] هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في البنوك. استهدفت الدراسة في شقها التطبيقي أربعة بنوك تجارية بفروعها ببلدية شلف، حيث تم تصميم استبيان لغرض جمع البيانات، اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل، وخلصت إلى وعي المدققين الداخليين بأهمية إدارة المخاطر المصرفية من خلال عملهم وتركيزهم على ضمان المعلومات وصحتها وتماثلها، وكذا تقديم الاستشارات اللازمة لإدارة المخاطر المصرفية.

دراسة (قواسمية، 2017)[8] هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية. أجريت الدراسة الميدانية على عينة من البنوك الجزائرية تمثلت في أربع بنوك عمومية استخدم فيها الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات للعينة المستهدفة والمتمثلة في 30 مفردة من مدققين داخلين ومحاسبين، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن التدقيق الداخلي له دور مهم في دعم وتعزيز إدارة المخاطر البنكية وبمستوى مرتفع، كما خلصت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات والنصائح الموجه الى البنوك عينة الدراسة.

ثانيا: الإطار النظري

1- الحوكمة في البنوك :

تعتبر الازمات المالية التي أصابت العديد من الاقتصاديات العالمية والتي كانت أزمة 2008 أخرها من جهة، والفضائح المالية والمحاسبية التي طالت عديد كبريات شركات العالمية على غررا شركة انرون ووولدكوم الامريكيتين من جهة أخرى بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس لتصبح الحوكمة مطلبا أساسيا تخطى جميع الحدود لمعالجة مشكل فصل الإدارة عن الملكية.

1-1- مفهوم الحوكمة وركائزها : منظور عام

بالرجوع الى الادبيات السابقة، نجد أن الكثير من الابحاث والدراسات أجريت في مختلف انحاء العالم من طرف عديد المفكرين والأكاديميين والمنظمات الدولية والمهنية حول موضوع الحوكمة، إلا انها اجمعت على عدم وجود تعريف موحد لمصطلح "governance". وهذا ما تؤكده موسوعة "corporate governance encyclopedia".[9]

وتتفق بعض الدراسات أن مصطلح "governance" مشتق من اللفظ اللاتيني "gubernanre" والذي يعني بالإنجليزية "to steer" وبالعربية "يقود أو يدير أو يوجه الدفة، ويستخدم عادة بمعنى توجيه دفة السفينة، الأمر الذي يدل على أن مصطلح الحوكمة يدل على "الإدارة والتوجيه" أكثر من دلالته على "السيطرة والتحكم"[10]. ويرى قاموس (البعلبكي، 2014) أن كلمة الحوكمة (governance)، مصطلح من الفعل govern الذي يعني السيطرة أو إدارة أو حكم أو ضبط[11]. وحسب نظرية الحوكمة هناك منظورين لتحديد المفهوم :[12]

- منظور المساهمين "Shareholder": يرجع هذا المنظور إلى الدول الإنجلو سكسونية أين تتسم الأسواق المالية فيها بالتطور الكبير. الهدف منه هو تعظيم قيمة المساهمين (تعظيم الربح أو تعظيم الأسهم في البورصة) وذلك وفق نظرية الوكالة؛
- منظور أصحاب المصالحة "Stakeholder": هذا المنظور لا يهتم فقط بتعظيم قيمة المساهمين وإنما كذلك قيمة أصحاب المصلحة والدفاع عنها (الموظفين، الزبائن، المساهمين والمدراء التنفيذيين...). فالأسواق المالية وفق هذا المنظور تتسم بالضعف وتعرف سيطرت شركات رأس المال قبل المساهمين لذا وجب حماية أصحاب المصلحة وذلك وفق نظرية أصحاب المصالح.

فمن الناحية النظرية، مفهوم الحوكمة هو مفهوم بوليسيميك (Poliysémique) يأخذ عدة معاني وينتمي إلى عدة ميادين ومجالات معرفية مختلفة[12] اقتصادية واجتماعية وقانونية وأخلاقية. أما اصطلاحا، فمعنى الحوكمة كان أول ظهور له في الولايات المتحدة الأمريكية، كمفهوم مرتبط بنظام الرقابة الداخلية (InternalControl)[14]. إذ عرف (Charreaux,1997) الحوكمة على أنها "مجموع الميكانزمات المنظماتية التي تملك قدرة التأثير على الحدود التي يستعملها المسيرون وذلك لتقليص وتخفيض سلطتهم الإدارية أثناء اتخاذ القرارات في المؤسسة"[15].كما يصفها تقرير (Cadbury, 1992) بأنها " النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والرقابة عليها"[16].وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004) بشكل من التفصيل على أنها " النظام الذي يتم من خلاله توجيه ورقابة المؤسسات، ويحدد هيكل الحوكمة توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف في المؤسسة من مجلس إدارة، إدارة المؤسسة، المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتتضمن قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات، وكذا تحديد الأهداف ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء"[17]. ويمكن القول أن الحوكمة هي "نظام متكامل وشامل بين جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية، يهدف إلى ضمان الرقابة وتعزيز الشفافية والمساءلة من اجل تحسين الأداء وبلوغ الأهداف".

كما تقوم الحوكمة على ثلاث ركائز أساسية هي :[18]

1. **السلوك الأخلاقي** : أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنشاة والشفافية عند عرض المعلومات المالية؛
2. **الرقابة والمساءلة** : وذلك من خلال تفعيل دور أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالمنشاة؛

3. **إدارة المخاطر** : أي وضع نظام لإدارة المخاطر.

1-2- تعريف حوكمة البنوك والفاعلين الأساسيين فيها :

يعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك بأنها " الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"[19]، كما تعرف بأنها " تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي[20].

وينقسم الفاعلين الأساسيين لعملية حوكمة البنوك إلى مجموعتين :[21]

تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخلين: وهم حملة الأسهم، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المراقبون والمراجعون الداخليون؛

أما المجموعة الثانية فتمثل الفاعلين الخارجين: المتمثلين في الودائع، صندوق تامين الودائع، وسائل الإعلام، شركات التصنيف والتقييم الائتماني، مدققي الحسابات الخارجين، بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي.

1-3- أهمية حوكمة البنوك والهدف منها :

تكمن أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي بشكل عام فيما يلي :[22]

- تعد الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك؛
- تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

كما تهدف حوكمة البنوك من خلال قواعدها وضوابطها إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها :[23]

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة؛
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين؛
- تحقيق الحماية لأموال الغير؛
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنوك؛
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك؛
- الحد من استغلال السلطة في غير مصلحة العامة.

1-4- مبادئ حوكمة البنوك

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفة عام 1999 مجموعة من التعليمات والإرشادات الخاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفة والمالية، حيث تم تعديلها سنة 2006 والتي تضمنت المبادئ الثمانية التالية :[24]

- **المبدأ الأول:** ينبغي على أعضاء مجلس المدراء أن يكون مؤهلين لمناصبهم ولديهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة، وان يكون مؤهلين لممارسة الحوكمة السليمة في البنك؛
- **المبدأ الثاني:** ينبغي على مجل المدراء الموافقة الإشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك وعلى قيمه، التي يتم الإبلاغ عنها في جميع أنحاء المنظمة؛

- **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس المدراء وضع وتعزيز خطوط واضحة للمسؤولية الاجتماعية والمساءلة في جميع أنحاء المنظمة؛
- **المبدأ الرابع:** ينبغي على مجلس المدراء ضمان وجود إشراف ملائم من قبل الإدارة العليا بما يتوافق مع سياساته؛
- **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا الاستخدام الفعال للعمل الذي تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعون الخارجيون ووظائف الرقابة الداخلية؛
- **المبدأ السادس:** ينبغي على المجلس ضمان أن سياسات وممارسات المكافآت تتلاءم مع ثقافة البنك، أهدافه الطويلة الأجل، إستراتيجيته وبيئته الرقابية؛
- **المبدأ السابع:** ينبغي إدارة البنك بطريقة شفافة؛
- **المبدأ الثامن:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك.

2- الإطار الفكري لإدارة المخاطر المصرفية :

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية بمثابة صمام أمان في إدارة البنوك وسلامتها، فعمل البنوك مقرون بدرجة المخاطرة، بل أكثر من ذلك فهي تبني عوائدها على درجة المخاطرة المحتملة في خدماتها المصرفية.

لقد زاد الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية على المستوى العالمي منذ السنوات القليلة الماضية ولا سيما في أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، بدءا بالأزمة المالية في المكسيك عام 1994، مرورا بالأزمات المالية في دول شرق أسيا والبرازيل وتركيا والأرجنتين[25]، ومؤخرا الأزمة المالية التي أصابت العالم عام 2008، والتي كان سببها بشكل كبير البنوك بسبب الإفراط في الرهون العقارية و كثرة القروض المتعثرة نظرا لغياب الرقابة والمساءلة.

وعليه، عرفها معهد المدققين الداخلين الأمريكيين (IIA) بأنها " احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر أو عمل ما قد يؤثر على بشكل سلبي على المشروع أو النشاط الخاضع للتدقيق"، واستنادا إلى Pickett فان المخاطرة كلمة مشتقة من كلمة ايطالية بمعنى التجرؤ (to dare) وتعني بها الاختيار بدلا من المقياس المطابق[26]. وحسب (حسن، 2011) تنقسم المخاطر المصرفية الى عدة أنواع، والتي يمكن تصنيفها وجمعها في الشكل التالي:

الشكل(02) : أنواع المخاطر المصرفية

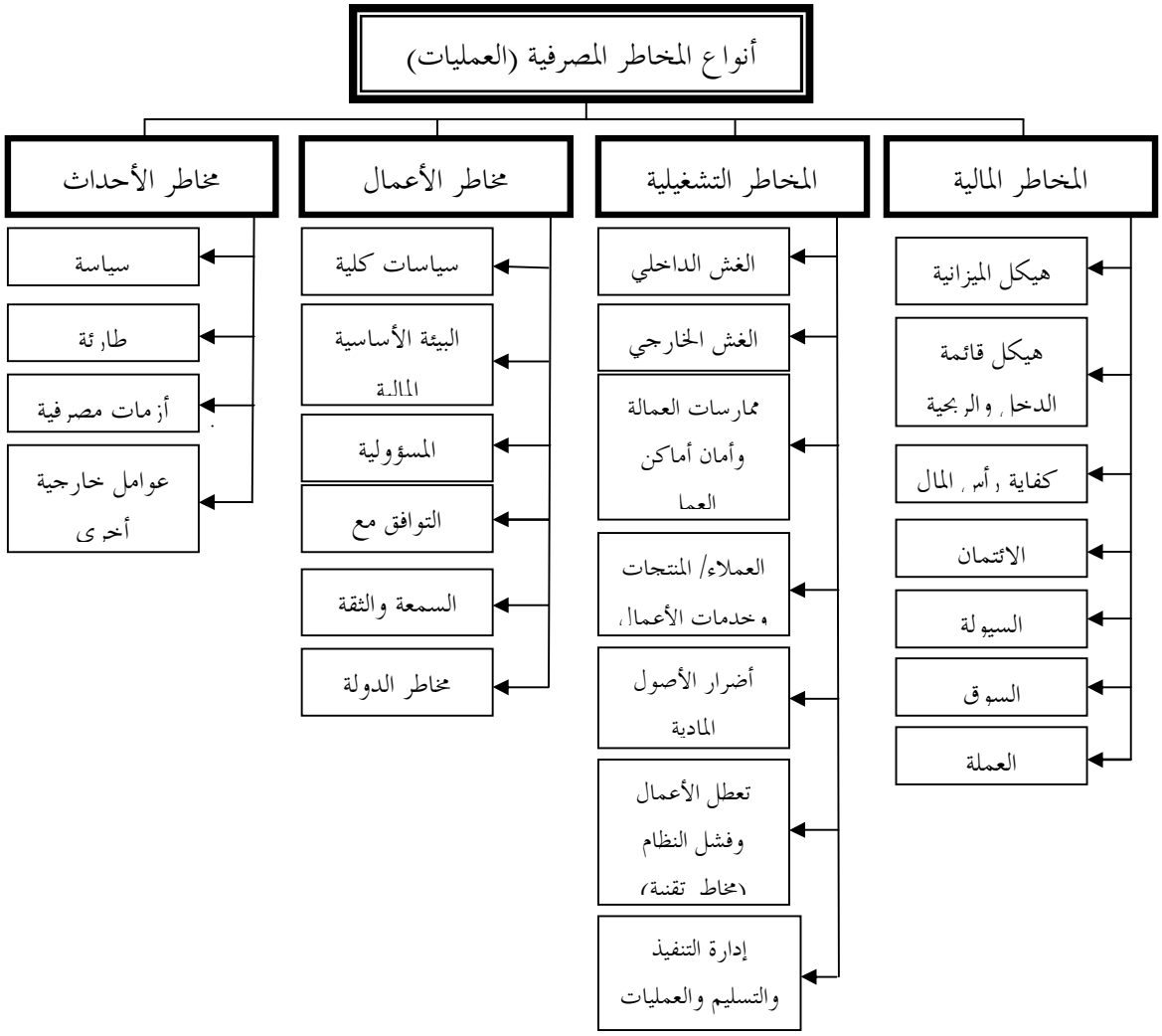

المصدر: صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2011، ص 19.

ويرى (Fadun, 2013) أن العلاقة بين المخاطر وإدارة المخاطر، تكمن في تركيز هذه الأخيرة على مختلف أنواع المخاطر بهدف خلق القيمة والمحافظة عليها والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (03): تعامل إدارة المخاطر مع مختلف المخاطر

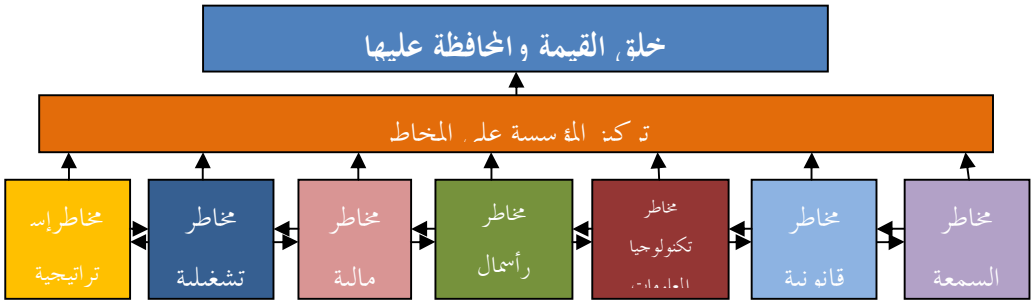

Source: Olajide Solomon Fadun, **Promoting 'Enterprise Risk Management' Adoption in Business Enterprises: Implications and Challenges**, International Journal of Business and Management Invention, JIBMI, 2013, p 70.

يوضح الشكل السابق، أن جوهر عمل إدارة المخاطر لا يقتصر فقط على التعامل مع مختلف أنواع المخاطر سواء الداخلية أو الخارجية بل يتعداه لأن يكون نظام متكامل يعمل التركيز على مختلف المخاطر وذلك من أجل خلق القيمة للمؤسسة والمحافظة عليها.

تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من توافر جميع المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات، وحصر إجمالي التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى تحديد تركز المخاطر وتفاديها[27]. وتتلخص الإدارة الشاملة للمخاطر في هدفين رئيسيين هما التنبؤ بالمخاطر المتوقعة قبل حدوثها (هدف وقائي)، وتخفيض الخسائر المترتبة على المخاطر الفعلية عند حدوثها (هدف علاجي)[28].

وبنوع من التفصيل تهدف إدارة المخاطر المصرفية في البنوك إلى:[29]

- ✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين؛
- ✓ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- ✓ قياس المخاطر من أجل التحكم فيها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميا أو بيانيا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها؛
- ✓ إدارة المخاطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول؛
- ✓ تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الاستراتيجية العامة للبنك التي تطرح فيا للقاءات الدورية، حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية البنك، التطورات في أسواق البنوك، أسعار الصرف، أي أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط من المخاطر يمكن أن يتأخر في مواجهة التغيرات والخسائر المتوقعة؛
- ✓ ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر وقوع خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية وجود البنك واستمراريته؛
- ✓ حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توكيد الأرباح رغم أي خسائر عارضة؛
- ✓ إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتان مربوطتان مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل؛
- ✓ تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

كما تقوم إدارة المخاطر المصرفية بعديد الوظائف التي تتم وفق مجموعة من العمليات والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل (04):عناصر إدارة المخاطر

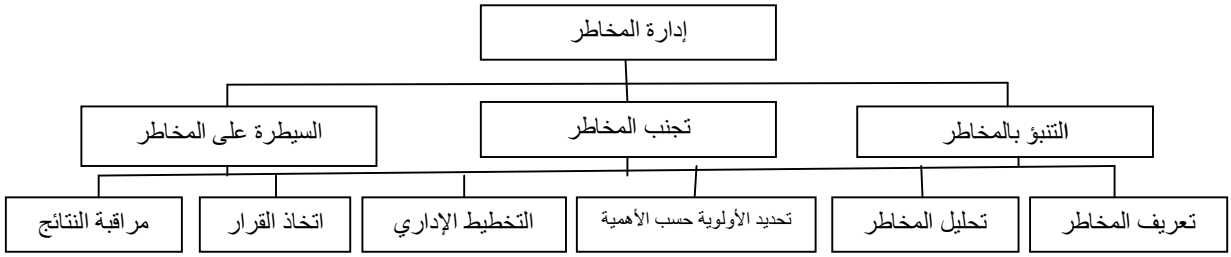

المصدر: حياة النجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل– دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، غير منشورة، 2014، ص 65.

يوضح الشكل السابق، أن إدارة المخاطر تقوم بالتنبؤ بالمخاطر من خلال تعريف هذه المخاطر وتحليلها وتشخيصها تشخيصا دقيقا، وذلك حتى يتسنى لها إما تجنب هذه المخاطر حسب أولويتها أو حسب أهميتها سواءا من حيث العوائد أو من حيث بعدها الاستراتيجي ومدى أثرها على البنك، كما تسمح إدارة المخاطر بالسيطرة على جميع المخاطر وذلك باتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية والاستراتيجية، وكذا متابعة ومراقبة هذه المخاطر والإشراف عليها بشكل صحيح.

3– دور آليات الحوكمة في دعم وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية :

تجمع الأدبيات أن هناك مدخلين أساسين لدارسة آليات الحوكمة وهما :[30]

المدخل الخارجي: يركز هذا المدخل على تعظيم ثروة حملة الأسهم عن طريق المساءلة والإشراف على تحقيق أهداف الشركة من قبل المساهمين والاهتمام بمصالحهم فقط؛

المدخل الداخلي: يستند هذا المدخل على آليات الحوكمة وهياكلها، ويعكس أنموذجا لرقابة الشركة الذي يهتم بمصالح الأطراف المتعددة.

تؤدي آليات الحوكمة دورا مهما في معالجة المشكلات المتعددة للشركات[31]، حيث أكدت دراسة الرحيلي (2008) على أنه تأتي في مقدمة هذه الآليات مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي[32]. حيث سوف يتم التركيز على هذه الآليات الثلاثة ودورها في إدارة المخاطر باعتبارها كمؤشرات لقياس الحوكمة في البنوك لدراستنا نظرا لتلاؤمها مع مجتمع دراستنا (البنوك العمومية الجزائرية)، وكذا إجماع الكثير من الدراسات السابقة عليها (تم عرضها سابقا).

3–1/ مجلس الإدارة: يعد من أكثر آليات الحوكمة أهمية، لأنه يمثل إطارها العملي، فوظيفته الأساسية تقليل تكاليف الوكالة الناجمة عن الفصل بين الملكية واتخاذ القرار[33]، حيث يعمل حجم وتنوع هيكل مجلس الإدارة من الخبرات في مسؤوليه على تقييم مستوى مخاطر المشاريع الاستثمارية التي من شانها تقليل مخاطر الإعسار في البنوك[34]، فهو يمثل دعامة أساسية لإدارة المخاطر والرقابة عليها. ولم يعد يقتصر دور مجلس الإدارة على الرقابة فقط بل تغير ليصبح أداة لخلق المعرفة الجديدة والابتكار[35] في بيئة تنافسية تتسم بالتعقيد وكثرة المخاطر.

3-2/ التدقيق الداخلي: يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة وتقييم نظام إدارة المخاطر ومراحل تنفيذه، ومدى قيام المسؤولين عنه بأداء المهام المطلوبة منهم والإبلاغ عن أي قصور[36]. فلقد حولت معايير التدقيق الداخلي الجديدة القاعدة من تدقيق داخلي قائم على الرقابة إلى تدقيق داخلي مبني على المخاطر[37] في إطار الحوكمة. حيث جاء ضمن المعايير التي حددها معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) أن نطاق التدقيق الداخلي يجب أن يشمل ثلاث نقاط استشارية تتمثل في إدارة المخاطر ،الرقابة والحوكمة[38]، فهو يهدف إلى المساعدة على حل جميع المشاكل التي تعيق عمل الإدارة من خلال تحديد أنواع المخاطر التي تهددها والآثار المترتبة عنها، وكذا تعزيز نظم إدارة المخاطر وسبل تحسين كفاءة وفعالية جودة الرقابة على المخاطر[39]

3-3/ التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات خاصة تلك المملوكة للدولة، حيث يعمل على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها[40]. حيث يؤكد (Paape and Spekle) أن تشجيع شركات للتدقيق الخارجي هو دليل على تحسين ممارسات إدارة المخاطر وبالتالي تحسين الحوكمة الجيدة[41]، كما تؤكد دراسة (Desender, 2011) أن هناك علاقة ايجابية بين جودة التدقيق الخارجي ومستوى تنفيذ إدارة المخاطر[42i] .

ثالثا: الإطار التطبيقي

1/ مجتمع الدراسة وعينته :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين بالبنوك العمومية بولاية عين تموشنت، أما عينة الدراسة فهي عينة قصدية تتكون فقط من أعضاء مجلس الإدارة، مدققي الحسابات والموظفين الذين لهم علاقة بإدارة المخاطر على مستوى هذه البنوك والمتمثلة في: البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الجزائري الخارجي BEA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

جدول رقم (01): يوضح عينة الدراسة

الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الصالحة
51	49	01	48

المصدر: من إعداد الباحثان

2/ أداة الدراسة :

بهدف جمع البيانات تم تصميم استبيان كما أشرنا في الجدول رقم (01) وفق سلم /ليكرت الخماسي/ ينقسم إلى جزأين. الجزء الأول خص لخصائص المستوجبين (المستوى التعليمي، مجال العمل، سنوات العمل)، أما الجزء الثاني فينقسم إلى محورين، المحور الأول يمثل آليات الحوكمة (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) بمجوع 12 فقرة، المحور الثاني يمثل إدارة المخاطر المصرفية (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، تقدير المخاطر) بمجموع 9 فقرات.

3/ تبرير أداة الدراسة:

تم إستعمال الاستبيان في الدراسة الحالية لسببين: الأول هو أن الدراسة تستهدف البنوك العمومية وملكية هذه البنوك تعود إلى الدولة (كما نعلم أن هيكل الملكية هو الية من اليات الحوكمة) ولا يمكن استعماله في الدراسة الحالية أو في حالة الدراسة القياسية لهذا النوع من البنوك، لذا تم الاعتماد على الاستبيان وفق الاليات الموضحة في أنموذج الدراسة فقط والتي تم تحديدها بالاستناد على الدراسات السابقة. أما السبب الثاني فيعود إلى البيانات المتاحة للباحثان والمتعلقة بالتقارير المالية السنوية للبنوك العمومية المتحصل عليها التي تشمل الفترة (2009- 2014) وهي بيانات قصيرة من حيث الفترة الزمنية من جهة، وصعوبة تحديد مؤشرات/ اليات الحوكمة في هذه التقارير من جهة أخرى.

4/ صدق أداة الدراسة :

الصدق الخارجي: بهدف القياس الظاهري لأداة الدراسة تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين بهدف تدارك الأخطاء والنقائص، وبناءا على مقترحاتهم تم الحذف، التعديل والتصحيح ليوضع في شكله الأخير.

الصدق الداخلي والثبات : يبن الجدول التالي قيم معامل آلفا كرونباخ لقياس الصدق، وجذر آلفا كرونباخ لقياس الثبات.

جدول رقم (02): معامل الصدق والثبات آلفا كرونباخ

	آليات الحوكمة			إدارة المخاطر المصرفية		
المحاور	مجلس الإدارة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي	تحديد المخاطر	تحليل المخاطر	تقدير المخاطر
البنود	5	3	4	3	3	3
الصدق الداخلي	0.84			0.88		
الثبات	0.91			0.93		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ فاقت 0.7 في جميع المحاور ما يفسر صدق المقياس والعبارات الواردة في كل محور، كما بينت نتائج الجدول أن كل قيم الثبات فاقت أيضا 0.7 ما له مدلولية أنه إذا كررنا نفس الاستمارة في نفس الظروف وفي زمان ومكان آخر فإننا نحصل على نفس النتائج.

5/اختبار طبيعة التوزيع للمقياس:

بما أن حجم العينة بلغ 48 مشاهدة وهي أقل من 50 تم اختبار طبيعة التوزيع باستخدام اختبار شبيرو- ويلك، حيث تبنى قاعدة القرار على النحو التالي :

H_0: إذا كانت قيمة sig اقل من 0.05 فإن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي ؛

H_1: إذا كانت قيمة sig اكبر من 0.05 فإن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

جدول رقم (03): اختبار الطبيعة

	اختبار كولمجروف- سمرنوف			اختبار شبيرو- ويلك		
	الإحصاءات	درجة الحرية	المعنوية (Sig)	الإحصاءات	درجة الحرية	المعنوية (Sig)
آليات_الحوكمة	.118	48	094,	967,	48	.186
إدارة المخاطر المصرفية	.110	48	197,	954,	48	.060

المصدر:مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول بلغت قيمة sig= 0.186 بالنسبة لآليات الحوكمة و بلغت sig= 0.60 بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية وهي اكبر من 0.05 وعليه، وفقا لقاعدة القرار فإن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي.

6/ التحليل الوصفي للبيانات :

جدول رقم (04): خصائص المستجوبين

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة	مجال العمل	التكرار	النسبة المئوية	سنوات العمل	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	4	8.3	مدير تنفيذي	9	18.8	اقل من 5 سنوات	12	25.0
جامعي	34	70.9	مدير مالي	5	10.4	من 5 إلى 10 سنوات	12	25.0

دراسات عليا	10	20.8	رئيس مصلحة	18	37.5	من 10 إلى 15 سنوات	9	18.7
			عضو مجلس الإدارة	3	6.3	15 سنة فما فوق	15	31.3
			مدقق داخلي	10	20.83			
			مدقق خارجي	03	6.3			
المجموع	48	100		48	100		48	100

المصدر:مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

من الجدول أعلاه يتضح أن مجموع (83.3%) من المستجوبين جامعيين وأصحاب دراسات عليا، ونسبة(37.5%) من المستجوبين هم من رؤساء المصالح بالبنوك محل الدراسة، وجاءت اقل نسبة ب (6.3%) لعضو مجلس الإدارة لأن مقره بالبنوك الرئيسية ونسبة (29.2%) للمدراء التنفيذيين والماليين ونسبة (16.7%) لمدققي الحسابات. كما أن أعلى نسبة لسنوات العمل بلغت (31.3%) لمن فاقت خبرتهم المهنية بالبنوك 15سنوات والباقي خبرتهم ما بين 5 و10سنوات بنسبة (50%) ونسبة (16.7%) ما بين 10 و15 سنة من الخبرة. وعليهيمكن القول أن معظم المستجوبين لديهم التأهيل العلمي الكافي، والخبرة المهنية بالبنوك ما يعني إمكانية اعتماد إجابتهم والوثوق بها.

7/ اختبار الفرضيات :

في اختبار فرضية الدارسة تم التأكد (اختبار) أولا إذا كان هناك ارتباط بين آليات الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية، ثم اختبار صحة الفرضية، وفي الأخير قمنا باختبار معنوية النموذج. أما الفرضيات الفرعية تم اختبار الارتباط ثم اختبار صحة الفرضيات.

$\mathbf{H_0}$: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

$\mathbf{H_1}$:يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

جدول رقم (05): اختبار بيرسون

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل R^2	الخطأ المعياري لتقدير
آليات الحوكمة	,267	,283	,532	.41536

المصدر:مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اختبار معامل الارتباط لبيرسون بين آليات الحوكمة وإدارة المخاطر بلغ 0.26 الامر الذي بعني (يفسر) وجود ارتباط خطي متوسط بين المتغيرين. أما معامل التحديد بلغ 0.28 هذا ما يدل على أن آليات الحوكمة تفسر ما قيمته (تؤثر) 28% من إدارة المخاطر مع باقي العوامل الأخرى الثابتة.

جدول رقم (06): اختبار الانحدار البسيط

النموذج	المعاملات الغير موحدة		المعاملات الموحدة	اختبار قيمة (t)	المعنوية (Sig)
	A	الخطأ المعياري	معامل بيطا – Bêta		
المتغير المستقل-	1.722	.592	.532	2.908	.006
آليات الحوكمة	.591	.139		4.258	.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة sig = 0.000 وهي أقل من 0.05 وعليه، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أنه "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك"، أما نوع الأثر فهو

ايجابي وهذا ما يشير إليه معامل Bêta الذي يكون في أغلب الحالات هو نفسه معامل الارتباط. وجاءت معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي: **Y= 1.722+ 0.591X**،التي تفسر على النحو التالي:

إدارة المخاطر المصرفية = 1.722 + 0.591 آليات الحوكمة (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي).

هذا يعني انه إذا زادت آليات الحوكمة بوحدة واحدة فإن إدارة المخاطر المصرفية ستزيد بـــ 0.591 وهذا ما يدل على أن آليات الحوكمة تؤثر على إدارة المخاطر المصرفية هذا ما يوضحه الميل الحدي للانحدار الذي يقدر ب 0.591 وهي قيمة لها دلالة إحصائية هذا ما يوضحه قيمة Sigالتي هي اقل من 0.05.

جدول رقم (07): اختبار فيشر

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	اختبار فيشر (F)	المعنوية (Sig)
الانحدار	3.128	1	3.128	18.130	000.
البواقي	7.936	46	.173		
المجموع	11.064	47			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

من الجدول نلاحظ أن قيمة سيق أقل من 0.05 ما يفسر وجود دلالة إحصائية للنموذج ما يجعله قابل للاستفادة، هذا ما توضحه قيمة F التي بلغت 18.130.

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

H_{00}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

H_{11}: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

جدول رقم (08): اختبار بيرسون

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل R^2	الخطأ المعياري لتقدير
مجلس الإدارة	450,	202,	185,	.43797

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول أعلاه أن اختبار معامل الارتباط لبيرسون بين مجلس الإدارة وإدارة المخاطر بلغ 0.45 ما يعني وجود ارتباط خطي متوسط بين المتغيرين. أما معامل التحديد بلغ 0.20 هذا وهو يمثل 20% من آليات الحوكمة، ما يدل على أن مجلس الإدارة يفسر ما قيمته (يؤثر) 20% من إدارة المخاطر مع باقي العوامل الأخرى الثابتة.

جدول رقم (09): اختبار الانحدار البسيط

النموذج	المعاملات الغير موحدة		المعاملات الموحدة	**قيمة اختبار (t)**	المعنوية (Sig)
	A	الخطأ المعياري	معامل بيطا – Bêta		
المتغير المستقل- مجلس الإدارة	1.768	.723	.450	2.446	.018
	.567	.166		3.418	.001

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول أن قيمة sig = 0.01 وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أنه "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك"، أما نوع الأثر فهو ايجابي وهذا ما يشير إليه معامل Bêta الذي يكون في أغلب الحالات هو نفسه معامل الارتباط. وجاءت معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

Y= 1.768+ 0.567X، التي تفسر على النحو التالي:

إدارة المخاطر المصرفية = 1.768 + 0.567 مجلس الإدارة

هذا يعني انه إذا زادت آليات الحوكمة بوحدة واحدة فإن إدارة المخاطر المصرفية ستزيد بـــ 0.567 وهذا ما يدل على أن آليات الحوكمة تؤثر على إدارة المخاطر المصرفية وهذا ما يوضحه الميل الحدي للانحدار الذي يقدر ب 0.567 وهي قيمة لها دلالة إحصائية هذا ما يوضحه قيمة Sigالتي هي اقل من 0.05.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

H_{00}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

H_{12}: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

جدول رقم (10): اختبار بيرسون

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل R^2	الخطأ المعياري لتقدير
التدقيق الداخلي	442,	196,	178,	.43982

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول أعلاه أن اختبار معامل الارتباط لبيرسون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بلغ 0.44 ما يعني وجود ارتباط خطي متوسط بين المتغيرين. أما معامل التحديد بلغ 0.19 وهو يمثل 19% من آليات الحوكمة، ما يدل على أن مجلس الإدارة يفسر ما قيمته (يؤثر) 20% من إدارة المخاطر مع باقي العوامل الأخرى الثابتة.

جدول رقم (11): اختبار الانحدار البسيط

النموذج	المعاملات الغير موحدة		المعاملات الموحدة	**قيمة اختبار (t)**	المعنوية (Sig)
	A	الخطأ المعياري	معامل بيطا – Bêta		
المتغير المستقل-	2.801	.432	.442	6.491	.000
التدقيق الداخلي	.345	.103		3.346	.002

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول أن قيمة sig = 0.02 وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أنه "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك"، أما نوع الأثر فهو ايجابي وهذا ما يشير إليه معامل Bêta الذي يكون في أغلب الحالات هو نفسه معامل الارتباط. وجاءت معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

Y= 2.801+ 0.345X، التي تفسر على النحو التالي:

إدارة المخاطر المصرفية = 2.801 + 0.345 التدقيق الداخلي

هذا يعني انه إذا زادت التدقيق الداخلي بوحدة واحدة فإن إدارة المخاطر المصرفية ستزيد بـــ 0.345 وهذا ما يدل على أن آليات الحوكمة تؤثر على إدارة المخاطر المصرفية وهذا ما يوضحه الميل الحدي للانحدار الذي يقدر ب 0.345 وهي قيمة لها دلالة إحصائية هذا ما يوضحه قيمة Sigالتي هي اقل من 0.05.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

H_{00}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

H_{13}: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.

جدول رقم (12): اختبار بيرسون

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل R^2	الخطأ المعياري لتقدير
التدقيقالخارجي	425,	181,	163,	.44393

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول أعلاه أن اختبار معامل الارتباط لبيرسون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بلغ 0.42 ما يعني وجود ارتباط خطي متوسط بين المتغيرين. أما معامل التحديد بلغ 0.42 وهو يمثل 42% من آليات الحوكمة، ما يدل على أن مجلس الإدارة يفسر ما قيمته (يؤثر) 42% من إدارة المخاطر مع باقي العوامل الأخرى الثابتة.

جدول رقم (13): اختبار الانحدار البسيط

النموذج	المعاملات الغير ثابتة		المعاملات الثابتة	**قيمة اختبار (t)**	المعنوية (Sig)
	A	الخطأ المعياري	معامل بيطا – Bêta		
المتغير المستقل- التدقيق الخارجي	2.887	.426	.425	6.768	.000
	.319	.100		3.185	.003

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول أن قيمة sig = 0.03 وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أنه "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك"، أما نوع الأثر فهو ايجابي وهذا ما يشير إليه معامل Bêta الذي يكون في أغلب الحالات هو نفسه معامل الارتباط. وجاءت معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

Y= 2.887+ 0.319X، التي تفسر على النحو التالي:

إدارة المخاطر المصرفية = 2.887 + 0.319 التدقيق الخارجي

هذا يعني انه إذا زادت التدقيق الخارجي بوحدة واحدة فإن إدارة المخاطر المصرفية ستزيد بـــ 0.345 وهذا ما يدل على أن آليات الحوكمة تؤثر على إدارة المخاطر المصرفية وهذا ما يوضحه الميل الحدي للانحدار الذي يقدر ب 0.319 وهي قيمة لها دلالة إحصائية هذا ما يوضحه قيمة Sig التي هي أقل من 0.05.

رابعا: مناقشة النتائج والتوصيات

في ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- وجود علاقة ارتباط قوية ومباشرة بين جميع آليات الحوكمة (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) سواء مجتمعة أو كل على حدى مع إدارة المخاطر المصرفية هذا ما ينعكس إيجابا على تحديد المخاطر وتحليلها والتنبؤ بها من خلال التأثير الايجابي عليها؛
- يلعب مجلس الإدارة دور جوهري في تعظيم قيمة البنوك من خلال دوره الإشرافي والرقابي، حيث أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط بين مجلس الإدارة وإدارة المخاطر المصرفية، هذا الارتباط عكسه التأثير الايجابي لمجلس الإدارة على دعم وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية؛

- يعتبر التدقيق الداخلي بمثابة نظام مستقل في مراجعة وتقييم جميع المخاطر وتحليلها، حيث لم يعد يقتصر دوره على الرقابة فقط بل تحول إلى نظام مبني على المخاطر هذا ما أكدته نتائج الدارسة بوجود اثر ايجابي للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية؛
- يعمل التدقيق الخارجي على تحقيق الإفصاح عن المعلومات وتماثلها بين جميع أصحاب المصلحة وكذا تحقيق المساءلة، حيث بين النتائج وجود علاقة ارتباط بينه وبين إدارة المخاطر المصرفية هذا الارتباط يعكس الأثر الايجابي للتدقيق الخارجي على إدارة المخاطر المصرفية.

فحوكمة البنوك تتبلور من خلال آلياتها والمتمثلة في: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وذلك من أجل ضمان الرقابة، الإفصاح والمساءلة بشكل عام، ودعم وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص، لذا توصي الدراسة بضرورة وضع ميكنيزمات عملية توضح عمل التدقيق الداخلي والخارجي خاصة مبدأ الاستقلالية في عملهما بهدف الحد من المخاطر، كما توصي بضرورة تفعيل السوق المالية لضمان الإفصاح الأمر الذي ينعكس إيجابا على إدارة المخاطر المصرفية وكذا تفعيل دور مجلس الإدارة بهدف زيادة عدد المساهمين.

ومن خلال دراستنا هذه تبين لنا غياب ميثاق لحوكمة البنوك في الجزائر عكس العديد من الدول المغاربية والعربية، لذا توصي الدراسة بضرورة وضع ميثاق وطني بهدف تحسين عمل إدارة المخاطر المصرفية وتفعيلها لتكملة ميثاق (GOAL08، 2009).

قائمة المراجع والهوامش:

1-Mouna Guedrib Ben Abderrahemen, **Impact des Mécanismes Internes de Gouvernance sur le Risqu Fiscal: Une Etude Menee dans le Contexte Tunisien**, Thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, Sciences Comptables, Université de Franche-Comté et en Université de Tunis El Manar, Tunis, 2013.

2-Seyram Pearl-Kumah et al, **CORPORATE GOVERNANCE AND RISK MANAGEMENT IN THE BANKING SECTOR OF GHANA**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Published by European Centre for Research Training and Development UK, 2014.

3-Ishaya John Dabari&SitiZabedahSaidin, **A theoretical framework on the level of risk management implementation in the Nigerian banking sector: The moderating effect of top management support**, Procedia - Social and Behavioral Sciences 164, ELSEVIER, International Conference on Accounting Studies, Kuala Lumpur, Malaysia, 2014.

4- علي سليمان النعامي واحمد بريك العماري، **دور أركان التحكم المؤسسي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية "دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية في محافظات غزة– فلسطين"**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، الجزء الأول، العدد الثامن، فلسطين، 2015.

5- أسعد مبارك حسن ولبنى محمد حسن درار، **دور آليات الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية**، مجلة ضمان الودائع المصرفية، العدد الأول، السودان، 2015.

6- عبد الوهاب احمد عبد الله مسعود العياش، **دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية اليمنية**، اطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2016.

7- بن زيدان فاطمة الزهراء وبودية فاطمة، **مدى قدرة المدقق الداخلي على إدارة المخاطر– دراسة حالة فروع البنوك العاملة بالشلف–**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، 2017.

8- وهيبة قواسمية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، الجزائر، 2017.

9- أرشد فؤاد التميمي وأحمد فارس القيسي، **أثر الادوات الداخلية لحوكمة الشركة على راس المال العامل وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19، العدد 70، العراق، 2012، ص 171.

10 - محمد عيد بلبع، **حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات الإدارية والمالية "دراسة تطبيقية على قطاع الغزل والنسيج في مصر"**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، القاهرة،مصر، 2016، ص .06

11 - مدحت محمد أبو نصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات العالية الجودة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2015، ص .44

12- Rabia AZZEMOU et Myriam NOUREDDINE, **GOUVERNANCE des SYSTEMES D'INFORMATION par L'APPROCHE LEAN**, Colloque international portantsur: La gouvernanced'entreprise: Nouvellesapproches et expériences, Organiséparl'UniversitéMouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou: Laboratoire de recherche en management des organisations, Algérie, 2015, pp 02-03.

13 - الحاج على بدر الدين، **جرائم الفساد واليات مكافحتها في التشريع الجزائري**،الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص 67.

14 - خالد إبراهيم تلاحمة، **حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين: النظرية والتطبيق**، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 04 العدد 03، الأردن، 2012، ص 17.

15- Ebondo Eustache, MandzilaWa, **La gouvernance de l'entrepriseuneapprocheparl'audit et contrôle interne**, Harmattan , Paris,2005, p14.

16 - Cally Jordan, **Cadbury Twenty Years On, Center For Transnational legal Studies**, Faculty Papers and Publications, London, England, 2012, p 06.

- Rita Ruparelia&17- Amos Njuguna, **The Evolution of Corporate Governance and Consequent Domestication in Kenya**, International Journal of Business and Social Science, Center for Promoting Ideas, USA, 2016, P 154.

18 -بلعادي عمار وجاو حدو رضا، **دور حوكمت الشركات في إرساء قواعد الإفصاح والشفافية**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول " الحوكمة المحاسبية للمؤسسة- واقع، رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010، ص 06.

19 - حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي- حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص 80.

20 - غضبان حسام الدين ودريس نرمان، **أهمية المبادئ الإسلامية للحوكمة في تطوير العمل المصرفي الإسلامي**، مؤلف جماعي لمحمود الشويات، الحاكمية والفساد الإداري والمالي، وقائع المؤتمر العلمي المحكم الثالث لكلية إدارة الأعمال، عجلون، الأردن (2014)، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، 2015، ص 218.

21 - مصعب موسى، **مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالمبادئ الدولية للحوكمة من وجهة نظر الأطراف ذوي العلاقة**، مجلة جامعة البعث، المجلد 36- العدد 09، سوريا، 2010، ص 201.

- مصعب موسى، المرجع السابق، ص 22202.

23 - احمد ملاوي و شراطي نسيمة، **حوكمة البنوك مدخل لتعزيز سلامة الجهاز المصرفي**، مؤلف جماعي لمحمد الشويات، مرجع سابق، ص 557.

24 - سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (2008)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، 2013، ص ص 93-94.

25 - حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2011، ص 159.

- علي سليمان النعامي واحمد بريك العماري، دور **أركان التحكم المؤسسي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية "دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية في محافظات غزة– فلسطين"**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، الجزء الأول، العدد الثامن، فلسطين، 2015، ص 272.

- طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد19، العدد 01،المملكة العربية السعودية، 2013، ص 60.

28-عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التامين المصرية (دراسة ميدانية)**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الأول، العدد الثاني، مصر، 2013، ص 50.

29- الوافي اسيا، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية- مقاربة نظرية-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، المجلد 03، الجزائر، 2017، ص ص 275- 276.

30- مؤيد محمد علي الفضل ونوال حربي راضي، **العلاقة بين الحاكمية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة (دراسة حالة الأردن)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 04، الأردن، 2010، ص 136.

31- خليل أبو سليم، **اثر الالتزام تطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية (أدلة ميدانية من البيئة الأردنية)**، مجلة جامعة جازان-فرع العلوم الإنسانية، المجلد 03، العدد01، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 171.

32- عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 01، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 195.

33- زياد محمد زريقات وآخرون، **تكاليف الوكالة والحاكمية المؤسسية: دليل من الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد02، الأردن، 2016، ص ص 313-. 314.

34- RaoudhaDhouibi, **Board of director's Characteristics and Bank's Insolvency Risk: Evidence fromTunisia**, Developing Country Studies, 2013, P 135.

35- TekfiSaliha et OunaneBoumediene, **La Gouvernance De L'entreprise 2.0: Quels Nouveaux Rôles Pour Le ConseilD'administration?-Cas du groupe commercial et industriel: Canadian Manufacturers & Exporters**, JournalRechercheséconomiques et managériale, N°19, Algérie, 2016, p 06.

36- سحر مصطفى محمد عبد الرزاق، **دور المراجع الداخلي في تفعيل نظام إدارة المخاطر وانعكاساته على الأداء المالي للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة (دراسة تطبيقية)**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثالث، العدد الثاني، مصر، 2015، ص 168.

37- Ishaya John Dabari&SitiZabedahSaidin,opcit, p 638.

38- Ibid, op cit, p630.

39- Silvia Popescu&AbdelnaserOmran, **MANAGING RISK AND INTERNAL AUDITING, International Journal of Research and Reviews in Applied Sciences,** IJRRAS 9 (1), 2011, pp 152-153**.**

40- خليل أبو سليم، مرجع سابق، ص 173.

41- Ishaya John Dabari&SitiZabedahSaidin, op cit, p 630.

42- Ibid, p 630.